الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عـــ09ـــدد

تاريخ الاجتماع: الخميس27 جويلية 2023

جدول الأعمال:

1) الاستماع إلى وزيرة المالية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميزانية الدولة (**عدد 2023/22**).

2) النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 29 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرق المصنفة (**عدد 2023/21**).

3) النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب (**عدد 2023/20**).

الحضور:

- **الحاضرون: (10)** **المعتذرون : (01)** **الغائبون: (04)**

ساعة افتتاح الجلسة: الساعة التاسعة و30 دقيقة

ساعة اختتام الجلسة: الساعة الحادية عشر و40 دقيقة

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الخميس 27 جويلية 2023 على الساعة التاسعة صباحا استهلتها بالاستماع إلى السيدة وزير المالية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميزانية الدولة. وذلك بالاستناد على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض.

وفي بداية الجلسة، ذكّر السيد رئيس اللجنة بطلب اللجنة المتعلق بالعمل على عدم إكساء صبغة استعجال النظر لمشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقية القروض والتعهدات المالية للدولة لإعطاء الحيز الزمي اللازم لمجلس نواب الشعب وللجنة المالية والميزانية للتعمق في دراسة هذه المشاريع والاطلاع على الوثائق المصاحبة.

ووضّحت السيدة وزيرة المالية في هذا الإطار، أن الصبغة الاستعجالية للنظر في مشروع هذا القانون يعود إلى اقتراب العطلة البرلمانية من ناحية وللتمكّن من الإيفاء بتعهداتنا المالية في الآجال المحددة من ناحية أخرى.

ثم تولت تقديم معطيات حول مشروع القانون، حيث بيّنت أن هذا القرض يندرج في إطار تعبئة موارد ميزانية الدولة فيما يتعلق بالاقتراض الخارجي المرسّمة بقانون المالية لسنة 2023 والمقدّرة بـ 14859 مليون دينار. وأوضحت في هذا الخصوص أن تعبئة موارد الاقتراض الخارجي الموجّهة لدعم الميزانية تتضمن شروط مسبقة والاستجابة لمصفوفة من الإصلاحات تفرضها الجهات المانحة التقليدية، كما يشترط بعض المقرضين ضرورة إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

كما أفادت، أن إبرام اتفاقية هذا القرض مع المملكة العربية السعودية بشروط ميسّرة وبمنحة بمبلغ 100 م.دولار أمريكي في هذا الظرف الاقتصادي الدقيق تندرج في إطار السعي إلى إيجاد حلول وموارد اقتراض لا تمسّ من سيادتنا الوطنية ولا تتضمن شروط مسبقة حيث عملت الحكومة للحصول على هذا القرض بهذه الشروط لفترة امتدت على أكثر من سنة ونصف .

وذكّرت في هذا الصدد أن القرض كان في الأول موجها كوديعة بالبنك المركزي التونسي بمبلغ قدره 500 م.دولار على مدة سنة وبنسبة فائدة 7 % حيث لا تستفيد ميزانية الدولة منه. وتظافرت الجهود والعمل على تحويل الوديعة إلى قرض وجزء مهم منها إلى هبة.

كما أكدت السيدة الوزيرة أن ما تمّ التوصّل إليه هو نتيجة العلاقات الثنائية الوطيدة بين البلدين وخاصة في أعلى مستوى القيادة بين رئيس الجمهورية وملك المملكة العربية السعودية وولي العهد وهو كذلك نتاج التنسيق والعمل المتواصل بين وزارتي المالية التونسية والسعودية، وهو قرض يعتبر من بين أفضل القروض التي تحصلت عليها تونس باعتبار أن خمس مبلغ القرض هو منحة إضافة إلى أنه سيتم تسديده على 10 أقساط نصف سنوية بنسبة فائدة قارة 5.%

وخلال النقاش، ثمّن أعضاء اللجنة مجهود الوزارة في الحصول على هذا القرض بهذه الشروط التفاضلية وتوصل الحكومة إلى حلول بديلة لتعبئة موارد الاقتراض تجنبنا القروض المشروطة من الجهات المانحة التقليدية.

ودعا النواب إلى ضرورة العمل على وضع استراتيجية لدفع الاقتصاد وخلق الثروة لتفادي القروض الموجهة للتقليص من عجز الميزانية.

وفي ردّها، بيّنت السيدة الوزيرة أن دور وزارة المالية يتمثل في المحافظة على التوازنات المالية وتوفير التمويلات اللازمة. كما أفادت أن اختيار سنة 2027 كآجال لخلاص بعض القروض هو اختيار مدروس بحكم أن سنة 2027 تتضمن أقل تسديدات علما وأن القرض سيسدد على 10 أقساط خلافا لاتفاقية التمويل مع البنوك المحلية الذي سيسدد دفعة واحدة.

كما بيّنت أن الأزمة المالية التي تمرّ بها تونس هي نتاج لتراكمات من سوء تصرّف لعديد السنوات أدّت إلى إثقال كاهل الدولة والمواطن بالديون إضافة إلى الأزمة العالمية الناجمة عن جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية الأكرانية التي أدّت إلى اتخاذ إجراءات موجعة في عدّة بلدان التي تعتبر في وضعية اقتصادية مريحة مقارنة بالبلاد التونسية عكس ما تمّ توخّيه من تمشي بالنسبة لبلادنا التي لم تلتجأ إلى أي إجراء من شأنه المسّ من مقدرة المواطن بل تمّ العمل على التدرّج والمرحلية في تنفيذ الإصلاحات التي يمكن أن تشهد تأخيرا في تحقيقها. كما أشارت أن الهيئة العامة للرقابة بوزارة المالية قامت بعملية تدقيق في خصوص استعمال الهبات الممنوحة واقترحت أن يتم استدعاءها من طرف اللجنة لإنارة السادة النواب في هذا الموضوع.

وفي نفس السياق، أكّدت أن المجهود متواصل وحثيث قصد تحسين مؤشراتنا الاقتصادية في هذا الظرف الحساس بالنظر للأثار الخارجية على قدراتنا المالية. وبيّنت أن النهوض بالاقتصاد ودفع الاستثمار يتطلب تظافر كل الجهود كالنهوض بالتصدير وتطوير قطاعات الفسفاط.

وخلصت إلى أن هناك حرص على الحصول على قروض بشروط تفاضلية لضمان إيفاء الدولة التونسية بتعهداتها المالية من ناحية، ولتجاوز الضغوطات اليومية والمتعلقة أساسا بخلاص الأجور وتأمين المساعدات الاجتماعية واقتناء المواد الأساسية بهدف الحفاظ على الأمن الوطني من ناحية أخرى.

وفي ختام الجلسة أوصى عدد من النواب على ضرورة أن يتم مستقبلا ارفاق مشاريع القوانين المتعلقة باتفاقيات قروض بجدول مفصّل يتضمن كيفية خلاص هذه القروض والفوائد المثقلة خاصة وأن سنة 2027 تعتبر سنة حلول آجال تسديد عدد من القروض على غرار اتفاقية التمويل مع البنوك المحلية.

وقررت اللجنة المو افقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين

ثم واصلت اللجنة أعمالها ونظرت في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ **19 جويلية 2023** بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب بالاستناد على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق القرض.

وفي بداية الجلسة، بيّن أعضاء اللجنة أن هذا القرض موضوع مشروع القانون يحظى بأهمية بالغة بحكم أنه موجه لدعم الاستثمار قصد مجابهة الصعوبات التي تعاني منها منظومة الحبوب على غرار ضعف الإنتاجية ومحدودية قدرة الخزن وصعوبة الحوكمة، إضافة إلى تداعيات أزمة ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية الناجمة عن الحرب الروسية الأكرانية .

كما ثمن عدد من النواب دور هذا التمويل في النهوض بقطاع الحبوب والمساهمة في الرفع من الإنتاج الوطني من الحبوب بحكم مكانته الهامة في منظومات الإنتاج في بلادنا وفي إنجاح الموسم الفلاحي بصفة عامة. كما أثنوا على قيمة المشروع من خلال مساهمته في دعم الأمن

والاكتفاء الغذائي من خلال تأمين التزود بالقمح الصلب والشعير العلفي ودعم مجهود الفلاحين للرفع من القدرة الإنتاجية من القمح الصلب والشعير والزيت النباتي والأعلاف.

كما أكّد عدد من النواب على أهمية مشروع هذا القانون في ما يتعلق بدعم عديد الأنشطة المرتبطة بقطاع الحبوب على المستوى الوطني على غرار تكوين الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية، وتجهيز المخابر في مجال البحوث الزراعية، وإنجاز الدراسات والبحوث المرتبطة بالعادات الاستهلاكية للحبوب. وبعث المؤسسات الناشئة وخاصة مساعدة صغار الفلاحين من خلال تمويل اقتناء المدخلات والمعدات الفلاحية.

من جهة أخرى، أفاد النواب أهمية العمل على الحد من المحاصيل المهدورة من خلال ما سيوفره القرض المذكور من إمكانيات لتحقيق مخزون استراتيجي هام من الحبوب بفضل تمويل العمليات المتعلقة بتهيئة الخزانات وانشاء خزانات جديدة واقتناء عربات لنقل الحبوب.

وبخصوص الشروط المالية للقرض، بيّن أعضاء اللجنة أنها تفاضلية خاصة وأن فترة السداد تتجاوز الـ 24 سنة وسيكون تسديد أول قسط بداية من 15 جويلية 2028 أي بعد انقضاء فترة الإمهال المقدرة بـ4.5 سنة.

ودعا أحد النواب إلى ضرورة متابعة صرف هذا القرض إضافة إلى النظر في إمكانية القيام بزيارة ميدانية للمؤسسات المستفيدة منه والتفاعل والتنسيق معها قصد معاضدة مجهود الحكومة في دعم منظومة الحبوب وتحقيق الأمن الغذائي.

وقررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين

ونظرت اللجنة في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ **29 أفريل 2023** بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرق المصنفة بالاستناد على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب وجذاذة اقتراح عرض مشروع القانون على مجلس الوزراء ونص اتفاقية القرض.

وخلال النقاش، أكّد أعضاء اللجنة على أهمية مشروع القانون المعروض ودوره في تحسين خدمات النقل البري على الطرقات في ولايات باجة وجندوبة والكاف ونابل، وتأمين سلامة السير عليها إضافة إلى دوره في تيسير سبل التنقل بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك، وفك العزلة

عن عدد من المناطق بالولايات المذكورة من خلال إعادة تأهيل وتدعيم حوالي **121 كلم** من الوصلات في شبكة الطرقات المصنّفة.

كما اعتبر نواب آخرون أن هذا التمويل سيمكّن الوزارة المشرفة على تنفيذه من القيام بالأشغال اللازمة لسدّ الثغرات بالطرقات، والقيام بأشغال تهذيب وتدعيم الطرقات بالولايات المستهدفة، إضافة إلى توفير الخدمات الفنية اللازمة وإعداد الدراسات والإشراف على التنفيذ والمراقبة الفنية. كما أكّدوا قيمة التمويل في مواصلة معاضدة مجهود الدولة في مجال تطوير البنية التحتية، وتمويل المشاريع الجديدة قصد تحسين وتهذيب الطرقات والجسور وبناء وتوسعة المنشآت المائية.

وبخصوص الشروط المالية للقرض، اعتبرها أعضاء الجنة تفاضلية خاصة في ما يتعلق بنسبة الفائدة وفترة السداد التي تمتد على 30 سنة بداية من سنة 2027.

وفي ختام النقاش، ثمّن أعضاء اللجنة جدوى هذا القرض في دفع عجلة الاستثمار ودعوا إلى مواصلة العمل مستقبلا على أن توجه القروض المتحصل عليها إلى تمويل المشاريع التنموية ودفع التنمية بكل مناطق الجمهورية وعدم الاقتصار على اقتناء المواد الأساسية أو توجيهه لسداد قروض حل أجلها.

وقررت اللجنة المو افقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين

وفي أخر الجلسة قرّر أعضاء اللجنة التفويض لمكتب اللجنة بالمصادقة على التقارير المتعلّقة بمشاريع القوانين المذكورة أعلاه.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري